

# الجوانب القانونية لتأثير بناء الجدار والاستيطان على البيئة في فلسطين

د. سامر نجم الدين  
جامعة الخليل – الخليل  
دولة فلسطين

# الجوانب القانونية لتأثير بناء الجدار والاستيطان على البيئة في فلسطين

شرعت إسرائيل ببناء جدار فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة باعتباره جزء من استيطانها لأراضي الفلسطينيين، ضاربة بعرض الحائط حقوق الشعب الفلسطيني التي كفلتها القوانين والشرائع، الدولية إذ تواجه الأراضي الفلسطينية المحتلة أحد أخطر ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ومحاولاته لضم أراضي فلسطينية إلى إسرائيل، فرضاً واقعاً غير شرعي بواسطة هذا الجدار لتكريس الاحتلال والاستيطان. إن هذه الدراسة حديثة نسبياً، خصوصاً أن عملية بناء الجدار لا زالت مستمرة ولم تنته بعد، وهذا ما يشكل إحدى الصعوبات التي واجهتها أثناء البحث والدراسة.

أما بالنسبة للسكان الفلسطينيين فإن الجدار هو الذي أفقد المواطنين الفلسطينيين مصدر رزقهم ونهب أرضهم ومياهم واقتلع أشجارهم، وفرق بينهم وجعلهم في كانتونات، الأمر الذي دمر اقتصادهم وبيئتهم، حيث قامت حكومة الكيان الصهيوني بشق هذا الجدار على أراضي المواطنين الفلسطينيين وبين قراهم وبيوتهم، فكانت آثاره مدمرة على الإنسان والحيوان وحتى على الشجر والحجر.

وتتناول هذه الدراسة في طياتها تعريف الجدار العازل وماهيته والمناطق التي يمر بها الجدار العازل إضافة إلى المراحل التي مرّ بها بناء هذا الجدار والمصالح الحيوية التي يهدف الكيان المحتل حمايتها وأهم الحقوق التي ينتهكها الجدار وقد زودت الدراسة بجداول منتقاة لتوضيح انتهاكات الجدار.

كما تناولت الدراسة الأثر البيئي المترتب على بناء الجدار العازل من حيث أولاً : أثره على الحيوانات البرية ثانياً : مصادر المياه ثالثاً : المراعي رابعاً : السياحة.

كما تناولت الدراسة مجموعة من التقارير الدولية والمحلية والإقليمية التي تناولت الجدار وآثاره بالبحث والنقد والوصف منها : تقرير معهد الإعلام والسياسات، وتقرير وزارة الصحة الفلسطينية، و تقرير الإغاثة الزراعية وتقرير وزارة الزراعة الفلسطينية، وتقرير جمعية الهيدرولوجيين الفلسطينيين، و تقرير وحدة إدارة الكوارث، وتقرير الصليب الأحمر الدولي، وتقرير المنظمة الأمريكية للدفاع عن حقوق الإنسان هيومن رايتس ووتش، وتقرير الأونروا.

كما تناولت الدراسة مسؤولية الكيان الدولية عن أثر بناء الجدار على البيئة سواء من حيث المسؤولية المدنية أو الجنائية حيث ركزت الدراسة على المسؤولية الجزائية بينما أشارت سريعا للمسؤولية المترتبة على الأضرار البيئية نتيجة بناء الجدار ولزوم التعويض جراء ثبوت هذه المسؤولية . ثم اختتمت بالنتائج والتوصيات والمقترحات التي شملتها هذه الدراسة.

## المبحث الأول :

### الجانب القانوني للجدار و الإسيتان وماهيته

#### المطلب الاول: التعريف بالجدار وماهيته و تاريخه

##### الفرع الاول : تعريف الجدار العازل

هو عبارة عن جدار طويل تبنيه إسرائيل في الضفة الغربية قرب الخط الأخضر وتقول أنه لمنع دخول سكان الضفة الغربية الفلسطينيين إلى الأراضي المحتلة أو المستوطنات الإسرائيلية القريبة من الخط الأخضر بينما يقول الفلسطينيون أنه محاولة إسرائيلية لإعاقة حياة السكان الفلسطينيين أو ضم أراض من الضفة الغربية إلى إسرائيل. يتشكل هذا الجدار من سياجات وطرق دوريات، وفي المناطق المأهولة بكثافة مثل منطقة المثلث أو منطقة القدس تم نصب أسوار بدلا من السياجات.

بدأ بناء الجدار في 2002 في ظل انتفاضة الأقصى وفي نهاية عام 2006 بلغ طوله 402 كم، ويمر بمسار متعرج حيث يحيط معظم أراضي الضفة الغربية، وفي أماكن معينة، مثل قلقيلية، يشكل معازل، أي مدينة أو مجموعة بلدات محاطة من كل أطرافها تقريبا بالجدار. تعارض السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات الفلسطينية بناء "جدار الضم والتوسع العنصري".

أن فكرة الجدار محفورة عميقاً داخل الفكر الصهيوني وهي تزامن هذا الفكر منذ نشأة الصهيونية، "وقد كتب ثيودور هرتسل في كتابه "دولة اليهود" الذي كان حجراً للصهيونية المعاصرة أن دولة اليهود في فلسطين ستشكل جزءاً من السور الأوروبي أمام آسيا، وهي نقطة انطلاق ضد البربرية. وبعد أكثر من مئة عام يجسد جدار شارون هذه الرؤيا تجسيدا كاملاً، وما كلمة "الجيتو" إلا تطبيق عملي لفكرة العزل في الجيتو أو "حارة اليهود"، وفي مجتمعنا العربي هي المكان الذي اختاره اليهودي ليعزل نفسه في محيطه، وهي عقيدة لا تزال تسيطر على اليهودي أينما حل، ولأن هاجس العزلة والبعد عن الآخر أكثر ما يميز اليهودي على مر التاريخ؛ فقد جاءت فكرة السور الواقى أو الحد الواقى 10

##### الفرع الثاني : مراحل بناء الجدار العازل

شرعت إسرائيل في بناء جدار الفصل على مراحل ثلاث، كل مرحلة لها مواصفاتها الخاصة، المرحلة الأولى:

تمتد بطول حوالي 360 كلم، من قرية سالم أقصى شمال الضفة الغربية حتى بلدة كفر قاسم جنوباً، ويبلغ ارتفاع الجدار المبني فيها من 7 : 8 أمتار تقريباً. وقد نفذت دولة الكيان حوالي 150 كلم منها بكلفة بلغت أكثر من مليار دولار. ويذكر هنا أنه عقب بناء المقطع الأول من الجدار وتصاعد الاحتجاجات الدولية، صرح المدير العام بوزارة الدفاع الإسرائيلية اللواء احتياط عاموس يارون قائلاً في مؤتمر صحفي عقد بهذه المناسبة "العالم لن يقرر إذا كنا سنبنى الجدار أم لا.. الجدار سيبنى".

المرحلة الثانية :

والتي تمتد على طول 45 كيلو متر تقريباً من قرية سالم وحتى بلدة التياسير على حدود غور الأردن .

<sup>1</sup> أفيري، أوري: عقلية الجيتو. الحياة. 10 تشرين أول. 2003.

## المرحلة الثالثة:

التي أنهت وزارة الدفاع الإسرائيلية إعداد المسار الخاص بها، من مستوطنة "إلكنّا" حتى منطقة البحر الميت، وسيقام الجدار بصورة أعمق من المرحلتين السابقتين داخل أراضي الضفة بحيث تبقى معظم المستوطنات غرب الجدار. ووفق تصريحات رئيس الحكومة الصهيونية شارون ووزير دفاعه موفاز، فإن هذه المرحلة ستفصل بين غور الأردن وتجمعات السكان الفلسطينية في قرى ظهر الجبل، الأمر الذي يعزز الاعتقاد بأن هناك نية حقيقية لزيادة طول الجدار باتجاه الجنوب، وبحيث يتم فصل غور الأردن عن باقي أراضي الضفة الغربية.

### الأهداف الحقيقية من بناء جدار الفصل الإسرائيلي :

تدعي حكومة الاحتلال الإسرائيلي أن إقدامها على بناء "الجدار الفاصل" للحد من عمليات المقاومة التي تنفذ داخل الأراضي المحتلة عام 48م إلا أن ظاهر الأمر يشير إلى أن الهدف من الجدار هو خلق واقع جغرافي على الأرض يصعب تغييره، فهذا الجدار ينظر إليه علأنه هو الحدود المستقبلية بين إسرائيل والضفة الغربية إذ أن إسرائيل لو أرادت أن تقيم جداراً عازلاً فكان بإمكانها أن تقيمه داخل أراضي 1948، أو على الأقل كان بإمكانها أن تستعيض عن الجدار الاسمنتي -المكلف للغاية- بأسلاك شائكة يسهل نسجها كما تسهل إزالتها وتؤدي نفس الغرض، ثم أن إدعاء إسرائيل أن هذا الجدار هو مؤقت فهو إدعاء لا مبرر له لأن طبيعة الجدار وتكلفته تشير عكس ذلك

أن فكرة الجدار ليست جديدة ولم تأت كردة فعل للعمليات التفجيرية وعمليات المقاومة حسب الادعاءات الإسرائيلية فمنذ تسلم رئيس الوزراء السابق (أسحق رابين) عام 1992 ودخوله في مفاوضات مع م.ت.ف أمر قادة الجيش الإسرائيلي بإعداد مخططين:

الأول: يتعلق باقتحام المدن الفلسطينية في حال فشل عملية السلام.

والثاني : إعداد خارطة تتضمن "المصالح الأمنية والحيوية" لإسرائيل في الضفة الغربية بهدف ضم بعضها خاصة فيما يتعلق بالمستوطنات والمياه، والبعض الآخر لاتفاق حولها مع الفلسطينيين تكون فيه أولوية الإدارة والاستعمال لإسرائيل في أوقات الطوارئ وغيرها.

أهم المصالح الحيوية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة هي:

- 1- المحافظة على أمن المستوطنات وهو ما يتطلب سيطرة إسرائيلية على محاور الطرق
- 2- ايجاد قطاع أمني إسرائيلي على طول الحدود الشرقية للضفة الغربية ووضع معسكرات وقواعد جوية ونقاط مراقبة فيها والمحافظة على محاور الطرق الرئيسية العرضية لمواجهة أية مخاطر من الشرق .
- 3- ضرورة وجود قوات عسكرية إسرائيلية ومحطات إنذار ومناطق أمنية للجيش في مناطق استراتيجية معينة في الضفة الغربية وقطاع غزة .
- 4- المحافظة على القدس الكبرى.

5- السيطرة على حوض المياه الغربي والإشراف عليه.

6- إقامة قطاع فاصل "قطاع أمني" بعرض 3-5 كم على طول الخط الأخضر.

بالإضافة إلى ذلك هناك أهداف أخرى من بناء الجدار الفاصل وهي:

1. إزاحة الخط الأخضر الفاصل بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية وإلغاءه في مواقع كثيرة في سعي لإلغاء حدود 1967.

2. ضم التجمعات الاستيطانية في الضفة الغربية إلى إسرائيل ومصادرة أكبر مساحة من أراضي الضفة الغربية بأقل كثافة سكانية ممكنة.
  3. يقسم الجدار الضفة الغربية إلى أربع كانتونات معزولة تسيطر إسرائيل على محيطها وتترك للفلسطينيين إدارة شؤونهم الداخلية.
  4. يقضي الجدار على أي فرصة لإقامة دولة فلسطينية وقابلة للحياة ضمن حدود عام 1967م.
  5. الإبقاء على حالة الصراع مع الفلسطينيين على ما هي عليه اليوم كي لا تبرز إلى السطح الخلافات الداخلية في إسرائيل.
  6. حصر الصراع مع الفلسطينيين داخل المدن الفلسطينية وعدم نقله داخل إسرائيل على شكل عمليات استشهادية وغيرها.
  7. التحكم بالاقتصاد الفلسطيني واستعماله كأداة ضغط سياسية.
  8. فصل الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة عن بعضهم البعض وعن أي محيط عربي وإسلامي وتحويلها إلى جيوب فلسطينية في محيط إسرائيل<sup>2</sup>
- المطلب الثاني : الجانب القانوني للجدار
- الفرع الأول : الوضع القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة:
- لقد كانت فلسطين جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، وفي نهاية الحرب العالمية الأولى عهدت عصبة الأمم إلى بريطانيا بانتداب فلسطين، وفي عام 1947 أعلنت المملكة المتحدة اعتزامها الجلاء عن الإقليم الموضوع تحت الانتداب. بحلول 1/ آب/ 1948 في الوقت الذي أعلنت الجمعية العامة في 29 تشرين الثاني 1947 القرار (181) (د-2) بشأن حكومة فلسطين المستقلة توصي به المملكة المتحدة وجميع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين باعتماد مشروع قرار التقسيم وتنفيذه بالنسبة للإقليم على النحو المحدد في القرار إلى دولتين مستقلتين أحدهما عربية والأخرى يهودية، وكذلك إنشاء نظام دولي خاص لمدينة القدس .
- وفي تاريخ 16 تشرين الثاني 1948 قرر مجلس الأمن أن ينفذ هدنة في جميع قطاعات فلسطين، وطلب من الأطراف المشتركة بشكل مباشر في الصراع أن تسعى إلى إبرام اتفاقيات لتحقيق هذه الغاية<sup>3</sup>، ووفقاً لهذا القرار أبرمت اتفاقية هدنة عامة في عام 1949 بين إسرائيل والدول المجاورة من خلال وساطة الأمم المتحدة، وتم تعيين حدود هدنة بين القوات الإسرائيلية والقوات العربية والمعروف بالخط الأخضر.
- وفي عام 1967، نشب الصراع المسلح الذي احتلت به القوات الإسرائيلية جميع الأراضي التي كانت تشكل فلسطين الموضوعة تحت الانتداب البريطاني بما في ذلك الأراضي المعروفة بالضفة الغربية والتي تقع إلى الشرق من الخط الأخضر.

<sup>2</sup> حشد: الجدار الفاصل وجهات نظر إسرائيلية، في الفصل احادي الجانب. رام الله: 2004.

<sup>3</sup> (1) قرار مجلس الأمن رقم 62 الصادر في 29 ديسمبر 1948 والذي ينص على:

1. "ويقرر أنه من أجل إزالة التهديد للسلام في فلسطين ولتسهيل الانتقال من الهدنة الحالية إلى سلم دائم في فلسطين والهدنة تقام في جميع مناطق فلسطين.

2. تدعو الأطراف المعنية مباشرة في النزاع في فلسطين باعتبار ذلك إجراء مؤقت بموجب المادة 40 من الميثاق وإلى الاتفاق الفوري لإجراءات مفاوضات أما مباشرة أو عن طريق القائم بأعمال الوسيط بغية المباشرة بإنشاء الهدنة وذلك:

أ. رسم خط الهدنة الدائمة الحدود والتي على القوات المسلحة من كل الأطراف احترام ذلك.

ب. الحد من سحب القوات المسلحة وضمان الحفاظ على الهدنة خلال فترة الانتقال إلى سلام دائم في فلسطين".

ومنذ عام 1967، حتى هذا الوقت، اتخذت إسرائيل عدداً من التدابير في الأراضي الفلسطينية بهدف تغيير وضع هذه الأراضي وخاصة القدس وبعد ذلك وفي عام 1980 اعتمد الكنيست الإسرائيلي القانون الأساسي الذي يجعل القدس هي عاصمة إسرائيل الكاملة الموحدة.

وبعد ذلك وقعت عدد من الاتفاقيات منذ عام 1993 بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية تفرض التزامات مختلفة على كل طرف، واشترطت تلك الاتفاقيات أن تنقل إسرائيل إلى السلطات الفلسطينية بعض السلطات والمسؤوليات تمارسها في الأراضي الفلسطينية المحتلة سلطاتها العسكرية وإدارتها المدنية. وأخيراً اندلعت الانتفاضة الفلسطينية في الثامن والعشرين من شهر أيلول عام 2000م والتي جعلت من أي اتفاقية بين الطرفين مجرد حبر على ورق، والتي بسببها -كما تدعي إسرائيل- بني الجدار الفاصل. وبعد استعراض هذه الأحداث من عام 1967 حتى الآن نستنتج أن جميع الأراضي الفلسطينية محتلة، وأن إسرائيل تتمتع بوضع سلطة الاحتلال، وبموجب القانون الدولي وحسب المادة 42 من قواعد احترام قوانين وأعراف الحروب البرية، المرفقة باتفاقية لاهاي الرابعة 1907 تعتبر الأراضي محتلة عندما توضع بالفعل تحت سلطة الجيش المعادي، ويشمل الاحتلال الأراضي التي بسطت فيها هذه السلطة وصار بالإمكان ممارستها<sup>4</sup>

الفرع الثاني : موقف القانون الدولي من الجدار العازل

قبل الحديث عن موقف القانون الدولي من الجدار فلا بد من تعريف القانون الدولي والصفة الإلزامية لهذا القانون

أولاً: تعريف القانون الدولي :

(هو مجموعة القواعد القانونية التي تحكم الدول في علاقاتها المتبادلة أو التي تحدد حقوق كل منها وواجباتها)<sup>5</sup>

ومن الناحية العملية ينظم القانون الدولي حقوق وواجبات الدول فيما بينها، لكن التطورات التي تطرأ على المجتمع الدولي والذي تصحب معها ظهور أشخاص آخرين على الصعيد الدولي أخذهم القانون الدولي بعين الاعتبار.

**ثانياً: موقف القانون الدولي من الجدار :**

من مصادر القانون الدولي المعاهدات والمواثيق الدولية وكذلك العرف الدولي، والاتفاقيات الدولية منها الجماعية ومنها الثنائية، وبناء إسرائيل للجدار الفاصل يمثل انتهاكاً لكافة المواثيق والأعراف الدولية فهو تماماً مثل الاحتلال في سياقه الأوسع، إذ يقوم على مجموعة كبيرة من انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي، الانتهاكات التي تتضمن مبدأ العقوبة الجماعية والاستيلاء على الأراضي والملكية الخاصة من قبل قوة محتلة، وهدم المنازل بهدف بناء الجدار، بالإضافة إلى انتهاك الحقوق الإنسانية الأساسية مثل الحق في العمل وحرية الحركة، وفصل الناس عن عائلاتهم.

والجدار استمرار لعملية الاحتلال والضم، وهو ضمان لضم المزيد من أراضي الضفة للمناطق الإسرائيلية أو للحيلولة دون إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى طبيعة الجدار الدائمة تشكل اعتداء على حق الفلسطينيين في تقرير المصير، وهو سياسة فصل عنصرية، إن بناء الجدار يمثل نطاقاً اضطهادياً وغير عادل وغير قانوني ومعارض لكافة المواثيق والمعاهدات

<sup>4</sup> (أبو الخير، مصطفى أحمد: فتوى الجدار العازل والقانون الدولي. القاهرة: دار النهضة العربية. 2003. ص195.

<sup>5</sup> علوان، محمد يوسف: القانون الدولي العام المقدمة والمصادر. ط2. عمان: دار وائل للنشر. 2000.

الدولية، وكما ذكرت سابقاً فالأرض الفلسطينية هي أرض محتلة، والوضع القائم حالياً في هذه الأرض هو حالة حرب وصراع بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، والمعروف أن القانون الواجب التطبيق في هذه الحالة هو القانون الدولي الإنساني والمؤلف من اتفاقية لاهاي، 1907 ومواثيق جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها، وكذلك العهد الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 1966.

وهناك اتفاقيات دولية ذات صلة بالموضوع يعتبر بناء الجدار مخالفاً لها وانتهاكاً لنصوصها وأحكامها لمعاهدتها مثل المعاهدة الدولية ضد جريمة التفرقة العنصرية عام 1973، النظام الداخلي للمحكمة الجنائية الدولية عام 1998، إضافة إلى اتفاقية حقوق الطفل 1990، كذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المتعلقة بالجدار، والتي قامت إسرائيل كعادتها بضرب هذه القرارات بعرض الحائط، وأخيراً هناك اتفاقيات والتزامات خاصة بين الطرفين (الفلسطيني والإسرائيلي) التي قضت عليها إسرائيل من خلال بناء الجدار ومن خلال جرائم وانتهاكات قامت بها، وإن التجاوزات الإسرائيلية من الناحية القانونية والتي تجعل التصرف الإسرائيلي متصفاً باللامشروعية تتمثل في:

- انتهاك أحكام القانون الدولي الإنساني.
- انتهاك أحكام قانون حقوق الإنسان.
- التخلل من الالتزامات المدخلة على عاتقها من خلال الاتفاقيات الخاصة بينها وبين الطرف الفلسطيني.
- انتهاك قرارات الأمم المتحدة (مجلس الأمن والجمعية العامة)

الفرع الثالث : موقف القوانين الدولية المختلفة من الجدار العازل

أولاً : القانون الدولي الإنساني والجدار

أن القانون الذي ينظم حقوق إسرائيل وواجباتها في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية هو القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان كلاهما، والقانون الدولي الإنساني مؤلف من اتفاقية لاهاي 1907 واتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها، وبشكل خاص فإن اتفاقيات لاهاي تمنع مصادرة أملاك السكان في المناطق المحتلة وتفرض على القوة المحتلة أن تحافظ على النظام العام والسلامة العامة. وتمنع العقوبات الجماعية، أما اتفاقية جنيف الرابعة فتوفر الحماية للمدنيين خلال النزاع ويمنع استعمال العنف ضد سكان المناطق المحتلة أو إهانتهم، والتصرفات التعسفية والعقوبات الجماعية، بالإضافة إلى حماية الملكية الخاصة من القانون الدولي الإنساني ملزم لإسرائيل فيما يتعلق باحتلالها للأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وقد أصبح ملزماً لها منذ اللحظة التي احتلت إسرائيل الأراضي المحتلة وسيظل ملزماً لها ما دامت محتلة لهذه الأرض، وقد تبنت المحكمة الإسرائيلية العليا قواعد لاهاي لعام 1907 كجزء من القوانين العرفية الدولية المطبقة في المحاكم الإسرائيلية، إلا أنها أدعت أنها لا تستطيع تطبيق الاتفاقيات الدولية حتى تسن "الكنيست" صيغة تشريعية لدمج الاتفاقية في التشريع المحلي، وأشارت محكمة العدل الدولية إلى أن اتفاقية جنيف الرابعة قدصادقت عليها إسرائيل في 6 تموز 1951 وأن إسرائيل هي طرف في تلك الاتفاقية<sup>6</sup>

الصراع ذا سيادة أم لا ؟ إذ أنه ينطبق على تلك الحالات التي تحتل فيها مناطق ضمن سياق صراع مسلح، بغض النظر عن وضعية هذه المناطق، إضافة إلى ذلك أنه في صياغة اتفاقية جنيف أعدت قواعد

<sup>6</sup> أبو الخير، مصطفى أحمد: فتوى الجدار العازل والقانون الدولي. (مرجع سابق). ص204.

هذه الاتفاقية لتتقيد قوانين وأعراف الحرب العامة القائمة في ذلك الوقت، ومع ذلك فمنذ ذلك الحين، حكمت محكمة نورمبرغ العسكرية الدولية بأن "القواعد المحددة في الاتفاقية تعترف بها جميع الأمم المتضررة، وأنها ينظر إليها بوصفها تفسيرية لقوانين وأعراف الحرب 7. وعملاً بالمادة 154 من اتفاقية جنيف الرابعة أن تلك الاتفاقية مكملة للبابين الثاني والثالث من قواعد لاهاي، وتنص المادة على ما يلي:

مادة 154 "بالنسبة للعلاقات القائمة بين الدول المرتبطة باتفاقيات لاهاي المتعلقة بقوانين وعادات الحرب البرية، سواء المعقودة في 29/تموز يوليو 1899 أو المعقودة في 18 تشرين الأول أكتوبر 1907 والتي تشترك في هذه الاتفاقية، تكمل هذه الاتفاقية القسمين الثاني والثالث من الإلحة الملحقة باتفاقيتي لاهاي 8 ووفقاً للفقرة الأولى من المادة الثانية من اتفاقية جنيف الرابعة، فإن الاتفاقية تنطبق عند تحقيق شرطان: 1. أن يكون هناك صراع مسلح سواء اعتراف بحاله الحرب أم لا. 2. أن يكون الصراع قد نشأ بين طرفين متعاقدين.

وإذا تحقق الشرطان تنطبق الاتفاقية، على وجه الخصوص على أي إقليم يجري احتلاله في أثناء الصراع من جانب أحد الطرفين المتعاقدين، الفقرة الثانية من المادة الثانية تنص على: "تنطبق الاتفاقية أيضاً في جميع حالات الاحتلال الجزئي أو الكلي لإقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة، حتى لو لم يواجه هذا الاحتلال مقاومة مسلحة" 9.

والهدف من الفقرة الثانية هو: حتى أنه إذا كان الاحتلال الذي جرى خلال الصراع لم يقابل بمقاومة مسلحة، تكون الاتفاقية ما زالت سارية. وعلاوة على ذلك فإن الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة وافقت على تفسير اتفاقيتها في 15 تموز/1999 وأصدرت بياناً قامت فيه بتكرار تأكيد سريان اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وفي كانون الأول 2001. أشارت الأطراف المتعاقدة السامية على وجه الخصوص إلى المادة 1 من اتفاقية جنيف الرابعة والتي تنص على "تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تحترم الاتفاقية وتكفل احترامها في جميع الأحوال" 10. وفي 5 كانون الأول 2001، أشارت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى أنه وبحكم القانون تسري اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة منذ عام 1967 من جانب دولة إسرائيل، بما فيها القدس الشرقية وهناك القرارات المتفقة مع هذه الآراء – تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة- ففي 10 كانون الأول 2001، و9 كانون الأول 2003 في القرارين 56/60 و 58/97، أكدت مجدداً الجمعية العمومية أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 آب 1949، تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967 وبعد ذلك دعا مجلس الأمن في قراره (1969) 271 في 5 أيلول 1969 "إسرائيل إلى التقييد بدقة بأحكام اتفاقيات جنيف والقانون الدولي الذي يحكم الاحتلال العسكري" 11. ثانياً: حقوق الإنسان والجدار

<sup>7</sup> المرجع السابق

<sup>8</sup> المادة 154 من: اتفاقية جنيف العلاقة باتفاقية لاهاي. 12 آب 1949

<sup>9</sup> الفقرة الثانية من المادة 2 من: اتفاقية جنيف. 12 آب 1949.

<sup>10</sup> لمادة الأولى من: اتفاقية جنيف. 12 آب 1949.

<sup>11</sup> ارات، كلودي: تحليل قانوني للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول بناء الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ترجمة المحامي قيس جبارين. رام الله: 2004.



يعرف القانون الدولي لحقوق الإنسان: "هو مجموعة القواعد والمبادئ المنصوص عليها في عدد من الاعلانات والمعاهدات الدولية والتي تؤمن حقوق وحریات الأفراد والشعوب في مواجهة الدولة أساساً وهي حقوق لصيقة بالإنسان وغير قابلة للتنازل عنها وتلتزم الدولة بحمايتها من الاعتداء أو الانتهاك 12. وتظهر مشكلة في قضية الجدار وهي حجة إسرائيل أن قانون حقوق الإنسان لا ينطبق أثناء الصراع المسلح ولكنه ينطبق في حالة السلم إضافة إلى حقوق الإنسان هي لحماية المواطنين من حكوماتهم ذاتها، إذ كيف يمكن الرد على هذه الحجة، وما هي امكانية تطبيق صكوك حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وما هي نصوص معاهدات حقوق الإنسان الدولية التي تنطبق في أوقات السلم والحرب على حد سواء والتي تتعارض مع تشييد الجدار في الأراضي المحتلة؟

إن القانون المطبق كما ذكر سابقاً في الأرض الفلسطينية -في الصراع مع إسرائيل- هو القانون الدولي الإنساني، وكذلك قانون حقوق الإنسان، وسوف تعتمد على معاهدات حقوق الإنسان العالمية التي قبلتها إسرائيل نفسها بأن أصبحت طرفاً فيها، فإسرائيل طرف، على وجه الخصوص، في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية إذ صادقت على كلا العهدين في 3 تشرين الأول 1991 وكذلك اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقب عليها والتي صادقت إسرائيل عليها في 9 آذار 1950، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وصادقت عليها في تاريخ 3 تشرين الأول 1991.

أما عن اهم حقوق الشعب الفلسطيني التي ينتهكها الجدار فهي :

الجدار ينتهك حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير :

ينتهدك الجدار حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وهو الحق المجسد في المادة الأولى المشتركة بين العهدين والتي تنص على: "لكافة الشعوب الحق في تقرير المصير، ولها استناداً لهذا الحق أن تقرر بحرية كيانها السياسي وأن تواصل بحرية نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي".

الجدار ينتهك الحق في حرية الحركة والتنقل:

تنص المادة 1 من المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن:

أ. لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما، حق حرية التنقل فيه وحرية اختيار مكان إقامته.

ب. لكل فرد مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده.

ج. لا يجوز تقييد الحقوق المذكورة أعلاه بأي قيود سوى تلك المنصوص عليها بالقانون وتكون لازمة لحماية الأمن العام أو النظام العام أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحریاتهم، وتكون متمشية مع الحقوق الأخرى المعترف بها في هذا العهد.

د. لا يجوز حرمان أحد بشكل تعسفي من حق الدخول إلى بلاده".

3- الجدار ينتهك الحق في كسب الرزق:

تنص المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية على ما يلي:

"تعترف الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية بالحق في العمل الذي يتضمن حق كل فرد في أن تكون أمامه فرصة كسب معيشته عن طريق العمل الذي يختاره أو يقبله بحرية، وتتخذ هذه الأطراف الخطوات المناسبة لتأمين هذا الحق" 13.

12 شطناوي، فيصل: حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. عمان: 1999.

13 الاتفاقية الدولية بشأن: الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

#### 4- الجدار ينتهك الحقوق الأساسية في الرفاه:

هناك عدة حقوق يمكن جمعها معاً تحت عنوان "الحقوق في الرفاه" وهي الحق في الحصول على التعليم، الحق في الغذاء، والحق في الوصول إلى العناية الطبية، وهناك عدة نصوص عالجت هذا الموضوع منها:

1- تنص المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على "لكل شخص الحق في التعليم" والمادة الخامسة والعشرون تنص على: "لكل شخص الحق في مستوى معيشي كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته ويتضمن ذلك التغذية والملبس والسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة".<sup>14</sup>

#### 2- تنص المادة 11 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على:

1- "تقر الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية بحق كل فرد في مستوى معيشي مناسب لنفسه ولعائلته بما في ذلك الغذاء المناسب والملبس والسكن"

بالإضافة إلى أن الكثير من الدول والمؤسسات الدولية كان لها موقف من الجدار وهذا يؤكد أنه أصبح يشكل قضية رأي عام عالمي 15

<sup>14</sup> إعلان العالمي لحقوق الإنسان. م 25، و 26

<sup>15</sup> قرار محكمة العدل الدولية (محكمة لاهاي)

في التاسع من يوليو 2004م، أصدرت محكمة العدل الدولية ما يطلق عليه، (رأياً استشارياً) حول شرعية الجدار الفاصل الذي تقوم إسرائيل بإقامته في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تلبية لطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة، في الثالث عشر من كانون الأول للعام 2003م.

•موقف الجامعة العربية:

اعتبر الأمين العام لجامعة الدول العربية "عمرو موسى"، بأنه من العيب التحدث عن السلام، في الوقت الذي تواصل فيه حكومة الاحتلال الإسرائيلية بناء جدار الفصل العنصري، وأضاف (بأن هناك حرب معلنة ضد الشعب الفلسطيني، وأن الحديث عن السلام لا فائدة منه).

وفي وقت لاحق، دعا عمرو موسى إلى تدخل الأمين العام للأمم المتحدة، لحمل إسرائيل على وقف بناء الجدار الأمني في الضفة الغربية.

•الموقف الدولي:

أجمع المجتمع الدولي (باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية)، على إدانة بناء جدار الفصل، وجاءت أكثر الانتقادات، من دول الاتحاد الأوروبي؛ لما للأوروبيين من تجربة مع سور برلين، بالإضافة إلى كون دول الاتحاد الأوروبي أكثر تفهماً للمعاناة الفلسطينية، والآثار المأساوية المترتبة على بناء الجدار، وتحديدًا على مستقبل عملية السلام، في منطقة الشرق الأوسط، التي تطمح أوروبا أن يكون لها دور بارز فيها.

•الموقف الأمريكي:

ظل الموقف الأمريكي من موضوع الجدار، على حاله، حيث أبدت معارضتها له (إعلامياً)، أما عملياً، فقد كانت داعمة له، وأظهر الموقف الأمريكي في الأمم المتحدة، من موضوع الجدار، حقيقة الموقف الأمريكي، وكشف حقيقة النوايا الأمريكية تجاه قضايا الشعب الفلسطيني. فقد أبدت الولايات المتحدة الأمريكية في أغسطس/ 2003م، قلقها من بناء جدار الفصل العنصري، وقال (سكوت ماكليان) المتحدث باسم البيت الأبيض، أن السياج يمر بأرض هي محل نزاع، موضحاً أن واشنطن تريد إلغاء السياج تماماً، لكنها تود إعادة رسم مساره. وفي أعقاب الضغوط الأمريكية على إسرائيل لتعديل مسار جدار الفصل، سافر (دوف فاسيغلاس) مدير عام مكتب رئيس الحكومة في ذلك الوقت، و(عاموس بارون) مدير عام وزارة الدفاع في 20/9/2003م، إلى واشنطن؛ للاجتماع مع (كونداليزا رايس) مستشارة الأمن القومي آنذاك ومساعدتها؛ وذلك بهدف تقليص الخلافات في الآراء بين الدولتين والتوصل إلى حل وسط، يمكن بموجب بناء الجدار في منطقة مستوطنة (أرنيل) وغرب شمال الضفة الغربية، وعرضت الولايات المتحدة الأمريكية ثلاث تحفظات، وهي:

1. معارضة شديدة لبناء الجدار حول المستوطنات الواقعة غرب شمال الضفة الغربية (ارنيل وكرني شومرون وقوميم)، وربطها بامتداد إقليمي بإسرائيل.

2. تحفظات أقل حدة، نحو ضم مستوطنة (بيت أريه) إلى داخل الجدار.

3. معارضة مرور جدار (غلاف القدس) في الحرم الجامعي لجامعة القدس.

•الموقف الأوروبي:

جاءت الانتقادات الأوروبية على بناء جدار الفصل، على لسان الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي، لشؤون السياسة الخارجية (خافيير سولانا)، الذي اعتبر خطط إسرائيل لبناء قطاع جديد من جدار الفصل العنصري، ضارة بعملية السلام، وأن الجدار يفرض أمراً واقعاً.

وقال (سولانا): "لم يكن من المناسب اتخاذ الحكومة الإسرائيلية هذا القرار، لا أعتقد أن بوسعنا قبول سور يفرض على الواقع قرارات بخصوص أراض لم تقسم."

وحذرت القمة الأوروبية الإسرائيلية في 17/10/2003م من أن مسار الجدار، الذي تقوم ببنائه، ويقسم الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية. من شأنه أن ينسف التعايش بين إسرائيل والدولة الفلسطينية، وجاء في مشروع البيان الختامي للقمة الأوروبية: "أن الجدار من شأنه أن يسبق المفاوضات المقبلة، ويجعل من المتعذر عملياً التوصل إلى الحل الذي يقوم على بناء دولتين."

•الموقف الروسي:

اقتصرت الموقف الروسي على دعوة إسرائيل إلى تعليق بناء الجدار الفاصل، ووضع حد لتطوير مستوطناتها في الضفة الغربية، وقالت وزارة الخارجية الروسية بأنه (يجب تعليق بناء المستوطنات والجدار، الذي سيضم أراض فلسطينية، وسيغزل عدداً من السكان).

•الموقف الصيني:

ندد المبعوث الصيني للشرق الأوسط (وانغ شي جيه) ببناء إسرائيل جدار الفصل العنصري، وعدّه معرقلاً لعملية السلام في المنطقة وناسفاً للثقة المتبادلة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

•موقف المنظمات الدولية:

•منظمة العفو الدولية

أكدت منظمة العفو الدولية أن بناء إسرائيل جدار الفصل العنصري، يعيق العملية الاقتصادية؛ نظراً للقيود الصارمة التي يفرضها على تنقل الفلسطينيين.

جدول رقم 1. مساحة الأراضي المصادرة (دونم) في الحافظات التي يمر بها الجدار.

المحافظة	ملكية حكومية	ملكية خاصة	المجموع
جنين	37143	20261	57404
طولكرم	2465	37395	39860
قلقيلية	800	49077	49877
سلفيت	40	6000	6040
القدس	12	7934	7946
بيت لحم	0	3656	3658
المجموع	40460	124323	164783

المصدر: نشرة الجهاز الإحصائي المركزي، 2000

## المطلب الثالث : الاستيطان وأثره على البيئة في فلسطين

### الفرع الأول : ماهية الاستيطان وأنواعه

تنطلق الحركة الصهيونية من أن اليهود شعب واحد بلا أرض، وأن فلسطين أرض بلا شعب، ومن ثم، يرى الصهاينة أن فلسطين هي المسرح الذي يتحقق فيه المشروع الصهيوني، وأنها في واقع الأمر ملك للشعب اليهودي سواء كان يشغلها الفلسطينيون أم لا.

وفي تقريرها الأخير بعنوان (إسرائيل والأراضي المحتلة - العيش تحت الحصار)، أكدت المنظمة أن 60% من الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر، (الذي يبلغ دولارين يومياً للفرد الواحد)، كما أن معدل البطالة يقرب من 50%، وأضافت أن النسب المرتفعة للبطالة والفقر، ونقص التغذية والمشاكل الصحية التي تصيب الفلسطينيين، ليست مشكلة إنسانية فقط، بل نتيجة مباشرة للقيود التي تفرضها إسرائيل على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

وقال التقرير أن الجدار الإسرائيلي، وهو سياج إلكتروني يعلوه سلك شائك في معظم المناطق، وجدار إسمنتي في مناطق أخرى له عواقب اقتصادية واجتماعية خطيرة على حياة أكثر من 200 ألف فلسطيني، وأضافت أن هذا الجدار يعزل عشرات القرى الفلسطينية عن باقي الضفة الغربية، وعن أراضيها الزراعية. وقالت (دوناتيل روفيرا)، وهي مندوبة بمنظمة العفو الدولية، رأت فريق البحث بشأن هذا التقرير: "لأننا هذا الجدار على خط ما قبل حرب عام 1967م، لما كان أمامنا شيء نقوله عنه، ولكنهم يبنونه داخل الأراضي المحتلة، ويعزل المجتمعات الفلسطينية".

• منظمة هيومن رايتس - ووتش:

دعت المنظمة الأمريكية المدافعة عن حقوق الإنسان، الإدارة الأمريكية إلى فرض عقوبات مالية على إسرائيل؛ لاستمرارها في بناء جدار الفصل العنصري. وفي رسالة وجهتها إلى الرئيس الأمريكي (السابق) جورج بوش، طلبت المنظمة فرض عقوبات على إسرائيل؛ لبنائها هذا الجدار الذي يحاصر عشرات الآلاف من الأشخاص، وقال (جوستورك) أحد مسؤولي المنظمة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أن بوش قال: "يجب أن يتأكد من أن الحكومة الأمريكية، تفعل ما بوسعها لمنع هذه الانتهاكات للقانون الدولي" معتبراً أن (حسم كلفة البناء من قيمة الضمانات المالية التي تقدمها الولايات المتحدة سيشكل مبادرة جيدة".

• مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم):

اعتبر مركز بيتسيلم أنه (بموجب الاقتراح الذي تبنته الحكومة الإسرائيلية، فإن المرحلة الثالثة من الجدار الأمني، ستقام في عمق الضفة الغربية، وبعيداً 22 كم، وهو ما سيلحق أضراراً فادحة بحقوق حوالي 80 ألف فلسطيني في تلك المنطقة، وشدد المركز على أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، في ذلك الوقت (شارون) ووزير جيشه (شاؤول موفاز)، يستغلان رعب ومخاوف الجمهور الإسرائيلي من العمليات التفجيرية استغلالاً سافراً، من أجل تحقيق أهداف سياسية بحجج الأمن والدفاع عن النفس. وقد طالب الحكومة الإسرائيلية بعدم إقامة الجدار داخل أراضي الضفة الغربية، وقال: "أن تحديد مسار المرحلة الثالثة للجدار الفاصل الذي اقترحه وزير الحرب ورئيس الحكومة والذي سيمر إلى الشرق من مستوطنات (أريئيل، كدوميم، عمانوئيل، وكرني شمرون)، يدل مرة أخرى على أن اعتبارات جهاز الأمن بها، ما هي إلا اعتبارات سياسية مرفوضة". وكانت "جيكامونتال" المدير العام للمركز، قد ذكرت أن هدف إسرائيل من إقامة الجدار في منطقة القدس، هو تخفيض عدد السكان العرب داخل المدينة، والحفاظ على ما تسميه بالتوازن الديموغرافي. وأضافت قائلة: "لهذا عملت إسرائيل على ضم أراضي قرية النعمان شرق بيت لحم، والتي تتاخم حدودها مدينة القدس، وذلك بهدف تهجير سكانها بقوة".

ووضع هذه الرؤية الأسطورية موضع التنفيذ لم يكن أمراً سهلاً، إذ إن المستوطنين الصهاينة حلوا في أرض لا يعرفونها، وهي أرض مأهولة بالسكان، ومن هنا كان من الضروري أن ينظموا أنفسهم بطريقة صارمة، وأن تكون لهم مؤسساتهم الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية لوضع المشروع الصهيوني موضع التنفيذ.

فتم تأسيس الوكالة اليهودية، ومهمتها القيام بمعظم عمليات التخطيط والتطبيق الفعلي لهجرة وتدريب المستوطنين، وتأمين كل ما يحتاجونه من وسائل وأدوات وإنتاج وخدمات للمهاجرين، وكانت مهمة الصندوق القومي اليهودي شراء الأرض لصالح اليهود، وتعتبر المؤسسة العسكرية والتنظيمات شبه العسكرية من أبرز القواعد التي تضطلع بتطبيق المخطط الاستيطاني الصهيوني والمحافظة على استمرار العملية الاستيطانية وحمايتها فتقوم المؤسسة العسكرية بتعبئة الجماهير، وتجنيدهم حول فكرة الاستيطان باعتبارها المثل الأعلى للمواطن الإسرائيلي، أما التنظيمات العسكرية وشبه العسكرية مثل: الهاجاناه والناحال والجديان، فتقوم بأدوار الحراسة والأدوار الأمنية ورفع الروح المعنوية.<sup>16</sup> والاستيطان ليس له شكل او نوع واحد كما يعتقد البعض بل له عدة أنواع كالتالي:

#### **أولاً: الاستيطان الزراعي:**

وقد ترتب على هذا الاستيطان متطلبات الأمن والحراسة وتوفير المياه اللازمة للمزروعات، وإقامة الصناعات الخفيفة ومن متطلبات هذا الاستيطان الضرورية الاستيطان العمراني لتوفير الشقق السكنية للمستوطنين وهذا الاستيطان حارب الزراعة في الأراضي الفلسطينية الخصبة وسعى إلى إعدامها تدميراً لاقتصادنا الوطني في المجال الزراعي ولقد اتخذ الاستيطان الزراعي عدة أساليب لمحاربة اقتصادنا مثل الاستيلاء على الأراضي الخصبة وإقامة المستوطنات عليها وتجريف وحرق واقتلاع الشجر الأخضر المثمر كالزيتون والفواكه والنخيل وفي عام 1991م تم اقتلاع أكثر من 3200 شجرة مثمرة وفي انتفاضة الأقصى المباركة اقتلعت عشرات الآلاف من الأشجار ودمرت العشرات من آبار المياه التي تروي الأشجار-ومن أساليبهم الخبيثة في محاربة اقتصادنا الطرق الالتفافية التي قضت على مئات الآلاف من الأشجار المثمرة، وإن إنتاجنا الزراعي في المحافظات الشمالية والجنوبية تضع أمامه إسرائيل العراقل الصحية إعاقه لتصديره حتى يصاب بالتلف وتلحق الأضرار الفادحة بالمزارعين.

#### **ثانياً : الاستيطان الصناعي**

يقوم الاستيطان الصناعي على توفير حاجات المستوطنين من مواد غذائية خاصة مرتبطة بالاستيطان الزراعي مثل صناعة الألبان والمعلبات والمربيات والعصير وصناعات خفيفة أخرى والهدف من ذلك توفير الأمن الغذائي للمستوطنين وزيادة الدخل وخلق مهن ووظائف واستقطاب مستوطنين جدد للعمل في المستوطنة وأول مستوطنة صناعية هي مستوطنة عطاروت التي أقيمت على أراضي قلنديا التي اغتصبها غول الاستيطان الصهيوني من أهلها وتقع شمال غرب القدس وفيها واحد وستون مصنعاً وهذا الاستيطان شرس للغاية فهو لا يتوانى عن ارتكاب أبشع الأساليب التعسفية الاستفزازية والقمعية في اقتلاع البنية التحتية الاقتصادية الفلسطينية بهدف إزالتها من الوجود.

#### **ثالثاً: الاستيطان التاريخي والأثري:**

<sup>16</sup> د. عبد الوهاب المسيري - الاستعمار الاستيطاني الصهيوني أهدافه وآلياته وسماته الأساسية

وهدفها احتلال الأرض ومصادرة الأراضي التاريخية والأماكن الأثرية التي تؤكد عروبة وإسلامية فلسطين والقدس. والاستيطان التاريخ والأثري بدأ منذ فترة طويلة وذلك عندما أسست الدول الاستعمارية المساندة للاحتلال الصهيوني وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا وأمريكا مدارس ذات تخصص واهتمام في دعم الاستيطان الأثري بشتى الأساليب المتعارف عليها وهذا العمل المتحيز وصمة عار في جبين هذه الدول لا يمحي، والانحياز الأمريكي والدول الغربية لهذا الاستيطان لا يحتاج إلى دليل.

#### رابعاً: الاستيطان المائي:

ومن أهدافه سرقة المياه الجوفية الفلسطينية، وسحبها لمصلحة اليهود بشتى الطرق والوسائل التقنية المتقدمة، وهذا الاستيطان يهيمن على 80% من الكمية الإجمالية للمياه الفلسطينية في الخزانات الجوفية، وهنا يكمن الخطر الداهم والضرر الفادح والخسائر التي لا يمكن أن تعوض في المخزون المائي الفلسطيني. والاستيطان المائي لا يتورع في ضخ المياه العادمة والملوثة إلى الأراضي الفلسطينية كما فعل مؤخراً في أراضي شمال قطاع غزة. حيث أحدث أضراراً لا تحصى وتسبب في كوارث بيئية وخسائر مادية لا حصر لها. 17

#### الفرع الثاني: أثر الاستيطان على البيئة الفلسطينية:

لقد أثر الإستيطان الذي لا يتوقف على جميع مكونات البيئة الفلسطينية سواء في الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء كالتالي :

عملت قوات الاحتلال الاسرائيلي على سرقة المياه من قطاع غزة عبر مضخات إلى داخل الخط الأخضر وكذلك عمدت إلى تلويث المياه الجوفية عبر إقامة برك تجمع مياه الصرف الصحي فوق الأماكن التي يوجد فيها مخزون المياه الجوفية العذبة. وهذا يتضح جلياً من إقامة برك المجاري في مناطق الشيخ عجلين بغزة وتل السلطان في مدينة رفح وكذلك في شمال مدينة بيت لاهيا. وتلك الأماكن الثلاث هي بمثابة أكبر وأهم مخزون جوفي للمياه العذبة في قطاع غزة. فبعد مرور وقت قصير من إقامة تلك البرك أثبتت التحاليل المخبرية أن النترات قد بدأت نسبة ارتفاعها في الآبار المجاورة لبرك تجمع مياه الصرف الصحي حيث أنها وصلت في بعض الآبار إلى حد لا يسمح باستخدام تلك الآبار كمصدر لمياه الشرب أو الاستعمال الآدمي، لذلك أغلقت عدة آبار لمياه الشرب المتواجدة بجانب تلك البرك .

كما أصدرت سلطات الاحتلال أوامر فرضت بموجبها سيطرتها الكاملة على المياه الفلسطينية، ومنعت الفلسطينيين من حرية التصرف في مواردهم المائية، ويتضح هذا العدوان بشكل كبير في كمية المياه المعطاة للفلسطينيين في اتفاقية أوسلو فقد أعطت الاتفاقية السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية 127.4 مليون متر مكعب أي ما نسبته 18.7% من مجموع كميات المياه التي قدرتها الاتفاقية بـ 679 مليون متر مكعب، وتذهب 552 مليون متر مكعب إلى إسرائيل، وفي قطاع غزة تستخدم إسرائيل كميات كبيرة من مياهه فيما هو يعاني أصلاً من نقصان مياه الخزان الجوفي . إن إسرائيل ومنذ احتلال الأراضي الفلسطينية بدأت في نهب واستنزاف الموارد المائية الفلسطينية خلافاً للاتفاقيات التي وقعت بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي

مثال ذلك البند 1 من الفقرة 40 لاتفاقية أوسلو وتنص على ما يلي: 'تعترف إسرائيل بالحقوق المائية للفلسطينيين وسوف يتم التفاوض حول تلك الحقوق والتوصل إلى تسوية بشأنها خلال مفاوضات الوضع النهائي والتي تتعلق بمختلف مصادر المياه بالإضافة إلى المادة 7/ 4 من اتفاقية من نفس الإتفاقية :

(من أجل تمكين المجلس من النهوض بالنمو الاقتصادي سيقوم المجلس فور تنصيبه ، إضافة إلى أمور أخرى ، بإنشاء سلطة فلسطينية للكهرباء ، سلطة ميناء غزة البحري ، بنك فلسطيني للتنمية ، مجلس فلسطيني لتشجيع الصادرات ، سلطة فلسطينية للبيئة ، وسلطة فلسطينية للأراضي ، وسلطة فلسطينية لإدارة المياه ، وأية سلطات أخرى يتم الاتفاق عليها وفقا للاتفاق الانتقالي الذي سيحدد صلاحياتها ومسؤولياتها) 18 والحقوق المائية الفلسطينية إنما تستند على الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

الملحق 3 من اتفاقية المبادئ الموقعة بتاريخ 1993/9/13 والذي ينص على أنه سوف يجري بحث قضايا المياه وإعداد خطط خاصة بما يتعلق بتعريف حقوق المياه لكل طرف على أساس مبدأ الاستخدام العادل للمصادر المائية.

وكذلك اتفاقية المجاري المائية الدولية التي نصت المادة الخامسة منها على الانتفاع والمشاركة المنصفين والمعقولين :

1- تنتفع دول المجرى المائي، كل في إقليمها، بالمجرى المائي الدولي بطريقة منصفة ومعقولة. وبصورة خاصة، تستخدم هذه الدول المجرى المائي الدولي وتنميّه بغية الانتفاع به بصورة مثلى ومستدامة والحصول على فوائد منه مع مراعاة مصالح دول المجرى المائي المعنية. على نحو يتفق مع توفير الحماية الكافية للمجرى المائي.

2- تشارك دول المجرى المائي في استخدام المجرى المائي الدولي وتنميته وحمايته بطريقة منصفة ومعقولة. وتشمل هذه المشاركة حق الانتفاع بالمجرى المائي وواجب التعاون في حمايته وتنميته على النحو المنصوص عليه في هذه الاتفاقية. 19

ثانياً: الاستيطان وسرقة المصادر الطبيعية في قطاع غزة

### أماكن السرقة :

تعتبر الرمال الصفراء في قطاع غزة من المصادر الطبيعية الهامة ومصدر من مصادر المخزون الطبيعي حيث تعتبر من أهم مصائد الأمطار في فصل الشتاء ، فبالإضافة إلى استخدامها في صناعة مواد البناء فإنها تحتوي على نسبة كبيرة من الكوارتزيت الذي يدخل في كثير من الصناعات كالزجاج والأدوات الكهربائية ومن هنا تعتبر الرمال ثروة اقتصادية باعتبارها أحد المصادر الطبيعية. إلا أن هذه الثروة الاقتصادية تتعرض وباستمرار إلى سرقة وتدمير منظم من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية، وذلك ضمن سياسة إسرائيلية لسرقة الثروة الفلسطينية وتخريب البيئة الفلسطينية ، وينحصر وجود احتياط الرمل في ثلاثة مناطق وهي في منطقة المواصي ابتداء من جنوب دير البلح حتي شواطئ مدينة رفح ، وكذلك منطقة بيت لاهيا في الشمال الغربي للقطاع، ومنطقة مستوطنة 'نتساريم' (أراضي أبو

<sup>18</sup> بإعلان المبادئ ضمن اتفاقية أوسلو في 13 سبتمبر عام 1993

<sup>19</sup> اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام 1997

مدين) وسط غرب قطاع غزة، والتي تحد مدينة غزة من جهة الجنوب الغربي.  
حجم السرقة:

من خلال الزيارة والملاحظة الميدانية فقد تم رصد سرقة رمال غزة بواسطة شاحنات ضخمة تحت حماية الجيش الإسرائيلي في منطقة مستوطنة نتساريم، وأمكن بالفعل رصد ما بين (10-15) شاحنة يوميا أي بمعدل (400-450 شاحنة شهريا) وقد أفاد تقرير صادر عن هيئة الاستعلامات الفلسطينية أن ما مجموعه 2555 شاحنة نقلت كميات هائلة من الرمال من المنطقة المجاورة لمستوطنة 'نتساريم' وذلك في الفترة الممتدة من 2002/7/29 وحتى 2003/3/9. وتقدر حمولة هذا العدد من الشاحنات بعشرات الآلاف من الأمتار المكعبة من الرمال الصفراء النظيفة. ويشير الجدول رقم (2) إلى حجم الرمال المستنزفة من شاطئ قطاع غزة عام 1994

حجم الرمال المستنزفة من شاطئ قطاع غزة عام 1994

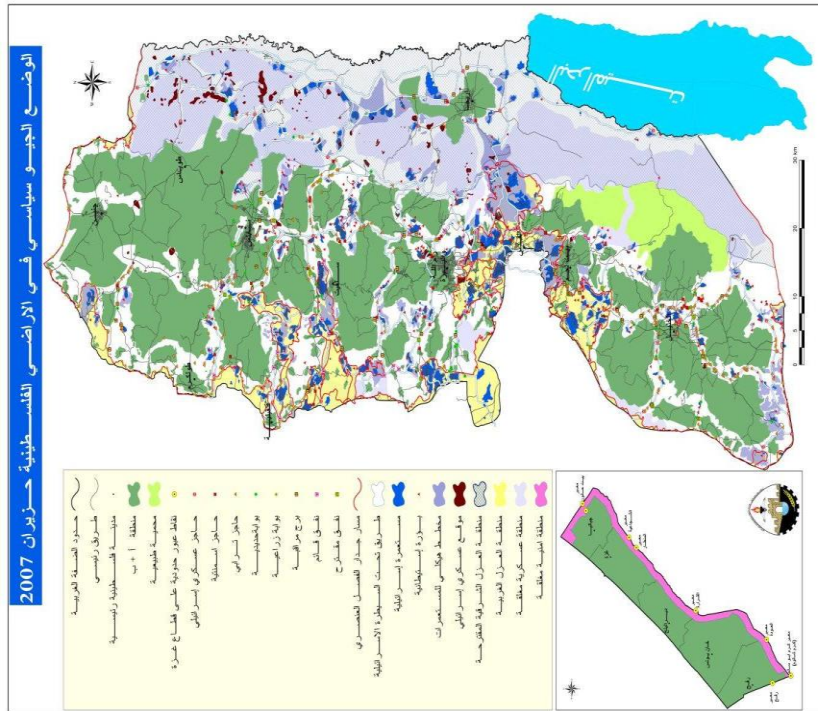
المصدر. موقع	الكمية	المساحة	المنطقة
قانوني دراسة	بيت لاهيا	1762	12634
حول الاستيطان	غزة	1005	3645
سرقة التربة	المنطقة الوسطى	1240	3765
الطينية:	خانيونس	660	2652
ولم تكتفي	رفح	395	1330
سلطات الاحتلال	المواصي	150	975
بسرقه الرمال	المجموع	5212	25001

الصفراء بل قاموا بسرقة التربة الطينية الصالحة للزراعة وذات الخصائص والمميزات التي تميزها عن غيرها من التربات الأخرى. حيث أشارت المديرية العامة للرمال و المحاجر في هذا المجال إلى أن قوات الاحتلال لا تسرق الرمال النظيفة فقط بل أقدمت على سرقة التربة الطينية من قطاع غزة وهي تربة معروفة بجودتها العالية للزراعة، وقاموا بسرقة ما يقدر بـ 100.000 كوب من أراضٍ حكومية، و 50.000 كوب من منطقة البركة التي تقع في مدينة دير البلح، و 50.000 كوب أيضاً من مناطق شرق مدينة دير البلح تاركين خلفهم حفراً في الأرض بعمق 6 أمتار، مما أدى إلى دمار خطير في البيئة الفلسطينية، منتهكين بذلك جميع الاتفاقيات الموقعة معهم بهذا الخصوص وجميع المعاهدات البيئية المعترف بها دولياً. و لم تكتفي إسرائيل بهذا الحد، بل بلغت الذروة في سرقة كتبان الرمال المحيطة بمستوطنة 'إيلي سينا'، وهي من الرمال النقية جداً وتستخدم في صناعة الزجاج وتدخل في الصناعات الكهربائية والإلكترونية.

أثار السرقة على تدمير البيئة الفلسطينية:

أن سرقة الرمال من الأراضي الفلسطينية تعد خطراً بيئياً لا يمكن علاجه إلا بعد مئات السنين. حيث أن إزاحة هذه الرمال التي تعمل عمل 'فلتر' لتصفية وحجز مياه الأمطار سيؤدي إلى تبخر المياه، كما تتيح لها الاتصال بمياه البحر المالحة، ما يفقدها عذوبتها. كما أن سرقة الرمال لا تقتصر على فقدان مصدر مهم

للمياه العذبة، بل هي سبب أساس لتدمير تضاريس الساحل التي تعتبر بيئة سياحية مهمة، ومتنفساً لسكان قطاع غزة.. إضافة إلى تآكل سطح التربة وتقليل نسبة خصوبتها، ما يؤثر على الحياة البرية التي تعد بيئة خاصة للعديد من الحيوانات والنباتات البرية. ، كما أن إزالة الرمال بدون ضوابط أو ترشيد تفقد الشاطئ قيمته الجمالية الطبيعية وتهدد التنوع الحيوي في المنطقة، حيث تضطر الحيوانات البرية إلى هجر أماكن سكناها بعد تجريف الأراضي الرملية كما يتم القضاء على كثير من أنواع النباتات البرية ، بالإضافة إلى ذلك ، فإن أماكن اقتلاع الرمال سرعان ما تتحول إلى أماكن لتجميع النفايات الصلبة والمياه العادمة إذا ما تسربت لها المياه العادمة أو الملوثة.20



## ملخص المبحث الأول

إنشاء الجدران كفكرة فصل عنصري أو ديني أو غيره ليس وليد هذه الفترة فمنذ مئات السنين أنشئ العديد من الجدران في العالم ولكن، الأمر المميز في جدار الفصل العنصري الذي أقيم على أراضي فلسطينية، انه قام بعزل الفلسطينيين عن بعضهم البعض، فلهذا كان هذا الجدار أكثر عنصرية من باقي جدران العالم. واتضح أيضا من خلال دراسة أفكار الفصل المختلفة أن الكيان الصهيوني أثبت عدم تورعه من استخدام أي أفكار عنصرية لتحقيق هدفه باقامة دولة إسرائيل من النيل إلى الفرات . الأمر المميز الآخر هو اتفاق جميع حالات الفصل بأن من يقوم بها ويقودها قوة عسكرية تريد أن تفرض واقعا على شعب أو دولة عكس رغبتها ومصحتها الوطنية.



بالإضافة إلى الجانب القانوني لوجود هذا الجدار ، والحقوق والقوانين الي ينتهكها الجدار ، والاستيطان وأثره على البيئة.

## المبحث الثاني

### الأثر البيئي المترتب على بناء الجدار الفاصل

#### المطلب الأول :الجدار الفاصل والبيئة الفلسطينية

يعتبر مشروع الجدار الفاصل من المشاريع المدمرة للبيئة، حيث يترتب عليه آثار مدمرة على البيئة الفلسطينية. وهذا الجدار يقيمه الكيان الصهيوني ظلما وعدوانا دون الرجوع إلى مبدأ أو قانون وضعي أو غيره، ضاربين بعرض الحائط كل الاتفاقات والقوانين والأعراف الدولية، متجردين من كل القيم الأخلاقية والإنسانية. وفي هذه الدراسة نجري تقييما للآثار البيئية المترتبة على هذا الجدار وذلك من أجل بيان ماهية اليهود وطبيعتهم. وبيان حقدهم ومكرهم وخداعهم للعالم، لبيان أن حقدهم لم يسلم منه ليس الإنسان فقط وإنما الحيوان والنبات والحجر والتراب والماء .

التأثير على البيئة الزراعية إن قلع وقطع الأشجار التي وصل عددها منذ بدء الانتفاضة الحالية إلى مليون شجرة من مختلف الأصناف منها 83 ألف شجرة زيتون، سيؤدي لإلحاق الأذى والأضرار بالبيئة الفلسطينية من تلوث الهواء والضوضاء والناحية الجمالية وسيؤدي إلى تعرية الأرض والتربة بشكل كبير، وإلى انسياب المياه السطحية مما يؤثر سلبا في تغذية المياه الجوفية<sup>21</sup> كذلك وقد نصت المادة الثانية من القانون البيئي الفلسطيني على :

يهدف هذا القانون إلى ما يلي:

حماية البيئة من التلوث بكافة صوره وأشكاله المختلفة.

حماية الصحة العامة والرفاه الاجتماعي

إدخال أسس حماية البيئة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع التنمية المستدامة للمصادر الحيوية بما يراعي حق الأجيال القادمة.

الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية المناطق ذات الحساسية البيئية وتحسين المناطق التي تضررت من الناحية البيئية

تشجيع جمع ونشر المعلومات البيئية المختلفة وزيادة الوعي الجماهيري بمشاكل البيئة.

وسيقوم الباحث بتحليل هذه المادة من خلال هذا عدة نقاط بإيجاز كالتالي:

أولاً: الجدار على الحيوانات البرية من عدة نواحي أهمها

- 1- تدمير أماكن بيئات هذه الحيوانات. حيث دمرت مخابئ وأماكن إقامة هذه الحيوانات مباشرة وذلك من جراء جرف مساحات واسعة من الأراضي وخاصة أماكن عيش هذه الحيوانات.
- 2- هجرة بعض هذه الحيوانات إلى مناطق أخرى، بسبب تدمير أماكن سكنها وبسبب الضجيج الناجم عن إقامة الجدار.

- 3- موت العديد من هذه الحيوانات بسبب فقدان مخابئها الناجم عن المعدات الإسرائيلية.

4- انحصار أماكن الغذاء لهذه الحيوانات.

5- عدم قدرة هذه الحيوانات من التحرك من مكان إلى آخر عن جانبي الجدار.

ثانيا : التأثير على المياه

يعد الماء عنصر الحياة على وجه الكرة الأرضية. قال تعالى: (وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون) صدق الله العظيم 22، حيث تتعدد استخدامات المياه من منزلية، والزراعية، وصناعية، حيث تعتبر مياه الأمطار والمياه الجوفية وبعض العيون المصدر الأساسي للماء في فلسطين، إلا أن المصدر الرئيسي لجميع استخدامات المياه هو المياه الجوفية، حيث تقع فلسطين على ثلاثة أحوض رئيسية، والأحواض الرئيسية موضحة في (الجدول 3)

أحواض المياه الرئيسية في فلسطين

الحوض	كمية التغذية / مليون مر مكعب /سنويا
الحوض الغربي	370
الحوض الشمالي	130
الحوض الغربي	155

المصدر .جهاز الإحصاء الفلسطيني المركزي

يوجد 181 بئرا مقامة على هذه الأحواض الثلاثة. أن عزم إسرائيل على إقامة الجدار قد أدى إلى مصادرة العديد من هذه الآبار، حيث أصبحت داخل الجدار وقد تضررت من جراء إقامة الجدار مما حرم العديد من المواطنين الانتفاع من هذه الآبار و(الجدول رقم 4) يوضح عدد الآبار الارتوازية وعدد الآبار المتضررة وعدد الآبار المتواجدة خلف الجدار .

عدد الآبار الارتوازية وعدد الآبار المتضررة وعدد الآبار المتواجدة خلف الجدار حسب المحافظات

المحافظة	عدد الآبار	عدد الابار المتضررة	عدد الآبار خلف الجدار
جنين	64	0	2
طولكرم	65	2	12
فلقيلية	76	15	19

المصدر.(سلطة المياه الفلسطينية. جهاز الإحصاء الفلسطيني المركزي)

وقد تلخصت أهم آثار الجدار الفاصل على المياه الفلسطينية بما يلي:

- 1- عدم توفير البنية التحتية للمياه بما فيها الشبكات. حيث دمر الجدار العديد من أنابيب الري التي يصل طولها حوالي 12 كم، هذه الأنابيب لا يمكن إعادة وضعها نتيجة الجدار، وتدمير العديد من خزانات المياه.
- 2- عزل ما يقارب 33 بئراً عن أصحابها، حيث أصبح البئر داخل الجدار والأرض التي تروى به خارج الجدار.

3- إلحاق الأذى والضرر بالعديد من الآبار (خارج الجدار) والتي بلغ عددها 17 بئراً.

4- نقص الصيانة الصحيحة للبنية التحتية الحالية، وذلك سيؤدي إلى تسرب وفقدان كميات كبيرة من المياه.

5- منع الفلسطينيين كلياً من حفر وبناء تسهيلات نقل للمياه.

6- تلوث الطبقات الجوفية الفلسطينية بسبب الإغراق المشترك للنفايات.

7- الضخ المتزايد للمياه في بعض الآبار غير المتضررة لتعويض النقص، الذي سيؤدي إلى زيادة نسبة الملوحة لهذه المياه.

8- فقدان الأهالي 7 ملايين متر مكعب من المياه والتي تشكل 30% من مجموع ما يتم استهلاكه فلسطينياً من الحوض الغربي كما ستفقد الضفة الغربية 200 مليون متر مكعب من مياه نهر الأردن إذا تم إقامة هذا الجدار في الجهة الشرقية وذلك وفق ما يسمى بخطة جونستون.

والدليل على أن هدف إسرائيل من الجدار هو المياه، قدوم المستوطنين إلى فلسطين عام 1930 وقد كان هدفهم الرئيسي من الاستيطان المياه وتدرجياً ارتكزت أعين الإسرائيليين على نهر الأردن 23. ثالثاً: التأثير على المراعي

المراعي الطبيعية هي مناطق واسعة من الأراضي يكسوها غطاء نباتي يستخدم أساساً لتغذية الحيوانات. وتقوم المراعي بدور مهم في الاقتصاد الفلسطيني، حيث تنتشر في فلسطين العديد من الحيوانات آكلة الأعشاب ومن أهم هذه الأنواع الماعز والأغنام والبقر والحمير والخيول، حيث تشكل كل من الماعز والأغنام والبقر مصدراً غذائياً واقتصادياً رئيسياً للإنسان وتعتمد هذه الحيوانات في غذائها على الرعي في الجبال والمراعي المختلفة، لذلك فإن إقامة الجدار سيفقد حوالي 10,000 رأس من الماشية مناطق رعيها، ويوضح (الجدول 5) مساحة المراعي المصادرة (دونم) التي يمر فيها الجدار حسب المحافظة.

المحافظة	مساحة الأراضي المصادرة
جنين	6741
طولكرم	430
قلقيلية	2097
سلفيت	300
القدس	212
بيت لحم	20

مساحة المراعي المصادرة (دونم) التي يمر فيها الجدار حسب المحافظة

المصدر: مركز الإحصاء الفلسطيني

ويوجد نوع من التوازن بين عدد الأغنام ومساحات المراعي، وبعد اقامة الجدار ومصادرة مساحات واسعة من المراعي اصبح هناك خلل وعدم توازن، وبالتالي أدى ذلك إلى تمركز هذه الأعداد من الماشية في مساحات محدودة مما سيؤدي إلى الرعي الجائر، فتحميل المراعي أكثر من طاقتها من الحيوانات الرعوية يؤدي الى تدمير الغطاء النباتي وتغير تركيبه، حيث يقل عدد الأنواع النباتية الرعوية المرغوبة ذات القيمة الغذائية العالية. بينما يزداد انتشار الأنواع السامة والشوكية مما يؤدي الى إضعاف إنتاجية المراعي وتدهورها أيضاً<sup>24</sup>.

#### رابعاً: التأثير على السياحة والآثار

ألق جدار الفصل العنصري أضراراً بالغة بقطاع السياحة والآثار سواء الأضرار التي لحقت بالمواقع الأثرية، أو بالحركة السياحية لبعض المواقع الأثرية، أما ما يتعلق بالآثار التي لحقت بالمواقع الأثرية، فتشير التقارير الحكومية وغير الحكومية إلى أن الجدار سيبتلع الكثير من المناطق والمواقع الأثرية التاريخية الفلسطينية.

وسيقفل من أهمية المقاصد والمدن السياحية خاصة مدن: بيت لحم، القدس، الخليل، ومن المواقع الأثرية التي وقعت في نطاق الجدار، موقع الذهب الواقع شمال مدينة جنين الذي يحوي مقتنيات أثرية، تعود للفترة الرومانية والبيزنطية، كما أن عشرات المواقع الأثرية يواجهها ذات المصير في منطقة الجدار الملتف حول مدينة القدس، مما يسمح لفرق تابعة لسلطات الاحتلال بإجراء تقنيات عاجلة في موقع "صوانة صلاح" إلى الشرق من بلدة أبو ديس والتي لا تتفق مع التقاليد العلمية للعمل الأثري، ومحيط مسجد بلال بن رباح والمقبرة الإسلامية، ودوائر الأوقاف الإسلامية عن باقي أجزاء مدينة بيت لحم، إضافة لفصل مدينتي بيت لحم والقدس، اللتين تشكلان أحد أبرز المقاصد السياحية الرئيسة في فلسطين<sup>25</sup>.

كذلك سبب الجدار في إعاقة الحركة السياحية بين المدن الواقعة في الشمال والجنوب خاصة مدن الناصرة ورام الله ونابلس وجنين، إضافة إلى عزل منطقة أريحا والبحر الميت، وإلحاق الدمار بعشرات المواقع الأثرية، وأهمها عيون الماء القديمة، والخرب الأثرية في منطقة حوسان غرب مدينة بيت لحم ومنها: خربة حمود وخربة قديس، وخربة الكنيسة، وخربة دير نعل كما أن الإغلاق الإسرائيلي لمدن القدس، وبيت لحم، سيقفل من الحركة السياحية لمدينة بيت لحم، وسيعني ذلك فقد الآلاف من الأسر الفلسطينية للدخل الاقتصادي، خاصة وأن 65% من العائلات في مدينة بيت لحم تعتمد على دخل السياحة.

كما أن مرور جدار الفصل العنصري ببلدة العيزرية في القدس الشرقية من شأنه تدمير مقبرة الشهداء وهي مقبرة تاريخية، تضم رفات مقاتلين مسلمين منذ عهد صلاح الدين الأيوبي وأفاد بيان لوزارة السياحة والآثار، صدر في أكتوبر/2003، أن أعمال التنقيب التي جرت أظهرت دلائل أثرية تتكون من بقايا غرف وجدران، وأرضيات فسيفسائية تتشكل من رسومات هندسية، ونباتية، وحيوانية، حمل بعضها رسماً

<sup>24</sup> محمد، وحمد، خليل، حماية البيئة الفلسطينية. جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين. 1995.

<sup>25</sup> www.alsbah.net/mynews/modules.

للمصليب، كما تم الكشف عن معصرة للزيت وأخرى للعنب، وقنوات منحوتة في الصحراء وآبار جمع للمياه ومقاطع صخرية، كما تم العثور على مقبرة قريبة تتشكل من أحد عشر لحداً عثر فيها على عظام بشرية وعطايا جنازية، وتدل الآثار المكتشفة عموماً على بقايا دير بيزنطي يقع على المشارف الشرقية لجبال القدس.

**المطلب الثاني: الحماية الجنائية للبيئة وإنعاسها على الجدار العازل**  
أصبحت قضية إنفاذ البيئة تشكل أقصى تحديات الإنسان في القرن الجديد ، فهو الذي صنع بيده مشكلة تلويث البيئة وهو وحده الذي عليه إنقاذها .

لذا يتطلب العصر القادم ثقافة جديدة يطلق عليها ثقافة البقاء ، وقوامها أن يفي الجيل الحالي للبشرية باحتياجاته دون إضاعة الفرصة علي الأجيال القادمة ، ولكي يستمر بقاء الجنس البشري في هذه الأرض يتطلب الأمر مراجعة والتزام بتغيير موقف الإنسان من الطبيعة وعلاقته معها ، علها أن تكون دعوة للعودة إلي قداسة الطبيعة وتقوية الرابطة العاطفية بينها وبين البشر جميعا.

إن احترام البيئة لا بد وأن ينبع من أساس إنساني يتمثل في دور الإنسان في مراجعة وتغيير مواقفه حيال الطبيعة وعلاقته معها ، وذلك من خلال قواعد متفق عليها تمثل الحد الأدنى لما يمكن أن يبذله الفرد في المجتمع في الإسهام في الحفاظ علي تلك البيئة، لذلك وجب علي أن اقوم بذكر أركان (الجريمة البيئية) (والتي تتمثل في:

الركن الشرعي، المادي والمعنوي مع تبيان خصوصيات الجرائم البيئية، التي تختلف نوعاً ما عن الجرائم العادية.

### **أولاً: الركن الشرعي للجريمة البيئية**

إن الشرعية الجنائية تقتضي وجوب وجود نصوص قانونية سابقة لفعل الاعتداء بحيث يكون هذا الأخير معرفاً فيها بشكل واضح، وهذا إقراراً لأهم مبادئ القانون الجنائي ألا وهو مبدأ شرعية الجريمة والعقوبة، الذي يقتضي أن يكون النص الجنائي المجرم للإعتداء على البيئة مبيناً بصورة واضحة ودقيقة، بحيث تسهل مهمة القاضي في استيعابه بسرعة نوع الجريمة والعقوبة المقررة لها.

### **ثانياً: الركن المادي للجريمة البيئية**

يعد الركن المادي لأي جريمة بمثابة عمودها الفقري الذي لا تتحقق إلا به بحيث يشكل مظهرها الخارجي فالقانون الجنائي لا يعاقب على مجرد التفكير في الجريمة أو مجرد الدوافع وإنما يلزم أن تظهر تلك النزعات والعوامل في صورة واقعة مادية هي الواقعة الإجرامية.

### **ثالثاً: الركن المعنوي للجريمة البيئية**

يعد الركن المعنوي من أهم أركان أي جريمة والذي يتمثل في نية وإرادة الجاني في ارتكاب الفعل مع علمه بأركان الجريمة، إلا أن أغلب النصوص البيئية لا نجدها تشير إليه مما يجعل أغلب الجرائم البيئية جرائم مادية تستخلص المحاكم الركن المعنوي فيها من السلوك المادي نفسه، وتكتفي النيابة العامة بإثبات الركن الشرعي والمادي للجريمة لينجم عن ذلك قيام مسؤولية المتهم، فلقد تم تمديد قاعدة عدم ضرورة

إثبات وجود الخطأ الجنائي من مادة المخالفات، والتي تعد كثيرة في المجال البيئي إلى بعض الجنب البيئي.26

بالتالي وبعد الرجوع إلى الجرائم السابقة والأضرار التي كانت نتيجة لوجود الجدار والإستيطان فإنه يتضح بأن أركان الجريمة البيئية قد توافرت بشكل واضح.

### المبحث الثالث

## الدراسات والتقارير ذات العلاقة بالجدار الفاصل

### المطلب الأول

#### الدراسات والتقارير الوطنية ذات العلاقة بالجدار الفاصل

لقد أجريت العديد من الدراسات على الجدار، وصدرت العديد من التقارير التي تبين آثار الجدار على الشعب الفلسطيني وتطرق الكثيرون للأضرار التي تلحق بالفلسطينيين جراء بناء الجدار الفاصل، وفيما يلي عرضاً مقتضباً لبعض هذه التقارير والدراسات.

#### أولاً: الدراسات والتقارير الفلسطينية الحكومية

تقرير وزارة الصحة الفلسطينية :

حذرت وزارة الصحة الفلسطينية من أن الفلسطينيين القاطنين غرب الجدار مقبلون على "كارثة صحية" تتمثل في نقص وصعوبة الحصول على الخدمات الطبية الأساسية التي يحتاجونها بسبب الحصار المفروض عليهم. وأشار التقرير إلى أن "أكثر من 220 ألف فلسطيني يعانون حالياً من مشاكل في المرور والحصول على الخدمات الصحية الأساسية، التي تتركز في المدن وتفتقد إليها القرى التي يحاصرها الجدار، كما سيتضرر عمل الأجهزة والطواقم الطبية في مدن وقرى الضفة الغربية، نتيجة تقطيع أوصال المدن عن بعضها البعض.

وأشار التقرير إلى أن الأطفال هم الضحية الأولى لهذا الجدار، موضحاً "أن أكثر الفئات تضرراً من بين الفلسطينيين هم الأطفال دون سن الخامسة، الذين يحتاجون إلى تطعيمات شهرية ضد الأمراض، إضافةً إلى كبار السن المصابين بأمراض مزمنة، وكذلك النساء الحوامل اللاتي يحتجن إلى رعاية صحية دورية أثناء الحمل". وأضاف أن نحو 120 ألف مواطن من سكان القرى المحيطة بمدينة القدس المحتلة سيمنعون من دخولها والعمل فيها، وهو ما سيسبب لهم أيضاً "كارثة صحية إقتصادية و إجتماعية .

#### تقرير وزارة الزراعة الفلسطينية

أظهر تقرير صادر عن وزارة الزراعة الفلسطينية في مايو 2003 أرقاماً تتحدث خسائر الجدار، حيث الأضرار كالتالي:

1. الإضرار بالزراعة ومصادرة الأراضي: حيث تبين أن إنتاج الزيتون سينخفض بسبب تقطيع آلاف الأشجار المثمرة والمعمرة بمعدل (2200) طن سنوياً من الزيت في الأعوام المقبلة، إضافة إلى انخفاض إنتاج ثمار الفواكه بمعدل (50) طناً سنوياً، والخضراوات بمعدل (100000) طن سنوياً، وستفقد حوالي 10000 رأس من الماشية مناطق رعيها، وسيتم تدمير المئات من البيوت البلاستيكية ومزارع الطيور وحظائر الحيوانات؛ ومما سيؤدي إلى أضرار بالغة وتراكمية للاقتصاد الفلسطيني.

وأوضح التقرير أن نسبة الأراضي المروية فقط التي أقيم الجدار على أراضيها في مرحلته الأولى تعادل (52%)، في وقت تعد مناطق شمال الضفة الغربية من أهم المناطق المروية والحيوية في فلسطين .

2. سرقة المياه: أشار تقرير وزارة الزراعة الفلسطينية إلى أن الجدار سيصادر 30 بئر ماء في محافظتي قلقيلية وطولكرم والمعروف عن هذه الآبار طاقتها التصريفية العالية، علماً أنه تم حفرها قبل عام 1967، وتقع على الحوض الجوفي الغربي، وهذا الأمر سيفقد الفلسطينيين 18% من حصتهم في هذا الحوض، والتي تعادل 22 مليون متر مكعب سنويًا من أصل 362 مليون متر مكعب حسب اتفاقات أوصلو، إضافة إلى أنه سيدمر البنية التحتية لقطاع المياه من مضخات وشبكات الأنابيب الخاصة لمياه الشرب والري الزراعي، ومما سيعمل على فقدان بعض القرى الفلسطينية من مصادرها المائية بالكامل.

3. زيادة البطالة: سيوقف الجدار تدفق آلاف العمال الفلسطينيين إلى مزارعهم في إسرائيل، وبالتالي قطع مصادر معيشتهم. "من شأن الجدار رفع معدلات البطالة في الضفة الغربية بحدة، وهي المرتفعة أصلاً".

4. سيعزل "الجدار الفاصل" في مختلف مراحله حوالي 60 ألف مواطن فلسطيني عن العالم الخارجي والقرى والبلدات المجاورة؛ لأنهم سيصبحون بين الجدار من جهة و"الخط الأخضر" من الجهة الأخرى، وسيعزل هذا الجدار أيضاً مدينة القدس الشرقية المحتلة من خلال ما يعرف بـ"غلاف القدس".

5. تخريب البيئة الفلسطينية: تكمن مخاطر الجدار على البيئة الفلسطينية لكونه سيعمل على اقتلاع الآلاف من الأشجار المثمرة وخصوصاً الزيتون، حيث وصل عدد الأشجار التي اقتلعت منذ بداية انتفاضة الأقصى إلى مليون شجرة. وتكمن أهمية هذه الأشجار في كونها تعمل على تحسين نوعية الهواء من خلال التقاط حبيبات الغبار، واستهلاك ثاني أكسيد الكربون، وإطلاق الأكسجين في الجو، والتقليل من جريان المياه وانجراف التربة، وزيادة الفرصة أمام تغذية الخزان الجوفي، إضافة إلى مساهمتها في استدامة الحياة البرية من خلال توفير الملاذ الآمن للطيور والحيوانات الأخرى وبالتالي الحفاظ على التنوع البيئي .

### 3- تقرير سلطة المياه الفلسطينية

كشفت سلطة المياه الفلسطينية في تقرير خاص أن جدار الفصل العنصري الذي تقيمه الدولة العبرية على الأراضي الفلسطينية المحتلة يضم إليها نحو 95 في المائة من المياه التي يستخدمها الفلسطينيون من الحوض الغربي، ومقدارها 362 مليون متر مكعب، وأكدت السلطة أن من أهم التأثيرات المباشرة على المزارعين جراء إقامة هذا الجدار فقدان أكثر من 36 بئراً منها 23 بئراً تقع مباشرة على السياج، و13 أخرى بالقرب منه كانت تستغل لأغراض الزراعة والشرب، حيث أصبحت هذه الآبار المقامة قبل عام 1967م، واقعة بين الجدار والخط الأخضر

ولفت التقرير إلى أن هذه الآبار كانت تضخ سنوياً ما مقداره 55 مليون متر مكعب سنوياً، وبنسبة لا تقل عن 25 في المائة من إجمالي الكميات المستخرجة من الحوض الغربي .

وشدد التقرير على أن سلطات الاحتلال تسعى من خلال الجدار الفاصل إلى ضمان استمرار سحب ما يزيد عن 400 مليون متر مكعب، تشكل كامل الطاقة المائية المتجددة للحوض المائي الجوفي الغربي، وهي بغالبيتها مياه فلسطينية تتكون داخل حدود الضفة الغربية، إضافة إلى إبعاد الفلسطينيين عن أهم مناطق الحوض من حيث عمليات الحفر واستغلال للمجرى، والسيطرة على عدد كبير من الآبار الفلسطينية، والتي يزيد عن 33 بئراً، وعلى أراض زراعية هامة تزيد مساحتها عن 83 ألف دونم غرب الجدار في المرحلة الأولى منه.

## ثانياً: التقارير والدراسات الفلسطينية غير الحكومية تقرير معهد الإعلام والسياسات الصحية الفلسطينية :

ورد في هذا التقرير أن الجدار الفاصل سيتسبب في تدمير الجهاز الصحي الفلسطيني بشكل كامل في حال الانتهاء من بنائه. وذكر أن أكثر من 208 ألف فلسطيني سيعزلون عند انتهاء المرحلة الثانية من الجدار الفاصل في المنطقة الغربية بين الجدار الفاصل والخط الأخضر. وأضاف التقرير أن 92% من المرضى القاطنين غرب الجدار واجهوا صعوبات في الوصول إلى الخدمات الصحية، حتى أن بعضهم توفوا على هذه البوابات بعد منعهم من الوصول إلى المستشفيات كما حدث عن بوابة دير بلوط حيث توفيت طفلتان بعد أن وضعتهما والدتهما عند الحاجز، وأشار التقرير إلى المعاناة التي يواجهها المواطنون الذين يعانون من الأمراض المزمنة كمرض السكري والسرطان وضغط الدم والكلية التي تحتاج إلى علاج دوري في المستشفيات حيث يحول الجدار دون تمكنهم من الوصول، وأشارت الدراسة إلى استحالة بناء نظام صحي يتعايش مع الجدار حتى لو توفرت ميزانيات كبيرة لأنه لا يمكن بناء مستشفى في كل قرية 27.

### تقرير الإغاثة الزراعية

أشارت الإغاثة الزراعية في تقرير لها لم يمثل الجدار الإسرائيلي الذي بدأ تنفيذه قبل عام انتهاكا للأعراف والمواثيق الدولية فقط، وإنما جاء اعتداءً على الحقوق الاقتصادية الفلسطينية، وفقاً للخطط الإسرائيلية فسوف يمر الجدار على الخط الأخضر من الشمال إلى الجنوب، ويضم القطاع الشرقي من القدس الذي احتلته إسرائيل وضمته عام 1967 ليفصل بذلك هذا القطاع من المدينة المقدسة. ويفترض أن يلتف الجدار على مسافة حوالي 45 كم حول القطاع الشمالي من الضفة الغربية، ويسير في المستقبل على امتداد السفوح الشرقية لتلك المنطقة بطريقة تسمح لإسرائيل بالاحتفاظ بالسيطرة على غور الأردن. وبذلك يطوق هذا الجدار الضفة الغربية بأكملها.

ومن أهم أهداف الجدار الاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية ومصادرتها لصالح بناء مستوطنات جديدة، وتوسيع القائم منها، حيث تُقدر مساحة الأراضي الفلسطينية التي تمت مصادرتها أو تعتزم إسرائيل مصادرتها بـ(45%) من مساحة الضفة الغربية، والتي تقدر بـ(6500) كيلومتر مربع في حال تطبيق رؤية اليمين الإسرائيلي .

ومن أهم آثار الجدار عزل الفلسطينيين في كانتونات عنصرية، واستمرار السيطرة الإسرائيلية المطلقة بالتحكم في عبور الأشخاص والبضائع بين مناطق السلطة الوطنية وإسرائيل، وكذلك بين مناطق السلطة الفلسطينية والخارج. وهذا ما يعني استمرار هيمنة إسرائيل على التجارة الفلسطينية بصورة عامة، وتعزيز الدور الاقتصادي للمستوطنين في الاقتصاد الإسرائيلي، حيث سيصل عدد المستوطنين الكلي عند الانتهاء من هذا الجدار والذين سيصبحون داخل إسرائيل إلى 343 ألف مستوطن، ومن ناحية أخرى سيقول هذا من تكلفة حماية المستوطنات التي ستضمها الجدار.

### تقرير جمعية الهيدرولوجيين الفلسطينيين

في تقرير لمجموعة الهيدرولوجيين أكد الدكتور عبد الرحمن التميمي، رئيس الجمعية أن الأسباب التي دفعت إسرائيل لبناء الجدار الفاصل تعتبر أسباباً اقتصادية (مائية وبيئية) الهدف منها السيطرة على آبار المياه الفلسطينية والأراضي الزراعية وليست أسباباً سياسية فقط وأوضح د. التميمي في مؤتمر صحفي



نظمته الجمعية، أن الجدار الفاصل سيفقد الفلسطينيين ما يقارب 30 ألف دونم، الأمر الذي يجعل المجتمع الزراعي يتفكك ويتحول تدريجياً إلى مجتمع عمالي. موضحاً أن فكرة ليست وليدة اللحظة بل نتيجة تفكير إسرائيلي متراكم، مدلاً على ذلك بقدم المستوطنين إلى فلسطين عام 1930 فكان هدفهم الرئيسي من الاستيطان هو المياه .

وذكر التقرير أن الجدار الفاصل ينسجم بنسبة 100% مع ما تسميه جمعية الهيدرولوجيين بالتغذية للحوض الغربي بمعنى خارج هذا الحوض يكون العمل غير مجد لعدم وجود المياه. وأضاف أن معظم الآبار العربية الفلسطينية داخل "الخط الأخضر" أصبحت الآن داخل الجدار، مما أدى لاستيلاء الإسرائيليين على المياه الفلسطينية، الأمر الذي قتل الزراعة المروية الفلسطينية في قلقيلية وطولكرم وجنين، وخاصة أن إسرائيل أعلنت منطقة امتداد خط الأردن منطقة عسكرية، مما سيحرم الفلسطينيين من أي زراعة مروية في المستقبل 28.

#### تقرير وحدة إدارة الكوارث

في التقرير الذي قدمته وحدة إدارة الكوارث في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بعد الزيارة التي قامت بها في قلقيلية بتاريخ 2003/8/31 للقرى المحاصرة المعزولة والبالغ عددها 12 قرية وبلدة وهي (راس عطية، عزبة الضبعة، حبله، راس الطيرة، رماضين الشمالي، وادي الرشاء، سلمان، عزون، عزون عتمة، فلامية، بيت أمين وقرية واد الرشاء)

تحدث التقرير عن الأضرار الواقعة على السكان المدنيين الناتجة عن جدار الفصل ولخصت كالآتي :

1- انعدام الخدمات الصحية في معظم القرى المذكورة أعلاه مثل (عزبة سلمان، راس عطية، راس طيرة بيت أمين، عزون عتمة.

2- نقص حاد في مياه الشرب بالرغم من وجود تنك لنقل المياه مدعوم من سلطة المياه من المياه حسب جدول زمني على نحو مرة 3 الفلسطينية مخصص لنقل ما يقرب على 70م واحدة كل الأسبوع.

3- انعدام شبكة مياه الصرف الصحي مما يهدد بتلويث المياه الجوفية في المنطقة لكثرة حفر الامتصاص في القرى المذكورة.

4- انعدام شبكة كهرباء والاعتماد على مولدات خاصة يستفيد منها المواطنون لفترات قصيرة تتراوح كحد أعلى مدة 6 ساعات.

5- مصادرة آلاف الدونمات الزراعية بالإضافة إلى عدد كبير من البيوت البلاستيكية لوقوعها خلف الجدار وعدم تمكن الأهالي من الوصول إليها- والتي تعتبر جزء مهم للغاية من سلة الخضراوات المزودة للضفة الغربية.

6- انعدام حرية الحركة وصعوبة التنقل ما بين القرى لوجود تسع بوابات مغلقة حيث تفتح لفترات قصيرة تتراوح ما بين 15 دقيقة في معظمها ثلاث مرات في اليوم وساعة واحدة مرتين للبعض منها وذلك حسب تعليمات الإدارة المدنية الإسرائيلية والتي قامت بتبليغ ذلك لرؤساء المجالس القروية والبلدية في القرى المذكورة. تراكم النفايات في المنطقة لعدم وجود مكبات مخصصة وفي الوقت ذاته تزايد التلوث البيئي الذي قد ينتج عن مكب النفايات الوحيد الموجود في وسط تجمع القرى والذي يهدد بأخطار صحية للقاطنين فيها.

7- إطلاق عدد من الحيوانات الضارة والمفترسة (خنازير، ذئاب وثعالب) في المنطقة مما يضر في الثروة الحيوانية في المنطقة.

8- صعوبة وصول طلبة المدارس إلى مدارسهم بالرغم من قلة عددها واضطرار طلبة لثانوية للذهاب إلى عزون أو قلقيلية لتكملة دراستهم .

## المطلب الثاني

### الدراسات والتقارير الدولية ذات العلاقة بالجدار الفاصل

#### أولاً : تقارير المنظمات الدولية

##### تقرير منظمة "بتسيلم"

أشارت "بتسيلم" في تقريرها إلى المسار الملتوي للعائق أن يؤثر سلبيًا وبشكل مباشر على حياة نحو 210000 فلسطيني على الأقل، يسكنون في 67 قرية وبلدة ومدينة، كما ينشئ مسار الجدار خمسة جيوب من المدن والقرى الفلسطينية التي ستبقى بين الجدار الأساسي والخط الأخضر، تتضمن 13 قرية وبلدة يسكن فيها نحو 117000 فلسطيني إضافة إلى خمسة جيوب أخرى شرق الجدار الأساس، تشمل 19 قرية وبلدة يسكن فيها نحو 128500 نسمة وهذا الجدار المادي يشكل جداراً سياسياً واقتصادياً ونفسياً بالنسبة للفلسطينيين.

##### تقرير الصليب الأحمر الدولي

أصدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي بياناً من جنيف، تدين فيه الجدار لأنه يقضم جزءاً من الأراضي المحتلة في الضفة الغربية إلى إسرائيل. وجاء في البيان، إن "اللجنة الدولية للصليب الأحمر تعتبر أن الحاجز (الإسرائيلي) في الضفة الغربية مخالف للقوانين الإنسانية الدولية لأن مساره ينحرف عن الخط الأخضر ليتوغل داخل أراض محتلة".

ودعت اللجنة الضامنة لاتفاقيات جنيف الموقعة في العام 1949 حول حماية الأسرى والمدنيين في زمن الحرب، إسرائيل إلى أن "توقف فوراً تخطيط أو بناء أو إبقاء هذا الحاجز داخل الأراضي المحتلة"، مشددة على الانعكاسات الإنسانية الاقتصادية التي يخلفها هذا الجدار على آلاف الفلسطينيين. حيث رأت أن الإجراءات التي تتخذها الدولة العبرية "تتجاوز بكثير ما يحق لقوة الاحتلال القيام به بموجب القانون الإنساني".

##### تقرير المنظمة الأمريكية للدفاع عن حقوق الإنسان "هيومن رايتس ووتش"

"يشير تقرير للمنظمة الأمريكية للدفاع عن حقوق الإنسان إلى إدانة الجدار الفاصل الذي تبنيه سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة مؤكدة، أن "بناء ومسار وعمل حاجز الفصل الإسرائيلي في الضفة الغربية، ينتهك حقوق الإنسان والقوانين الإنسانية". ويوضح أن الجدار يفرض قيوداً تعسفية ومفرطة على حرية تنقل عشرات الآلاف من الفلسطينيين، أن مسار الجدار يهدف إلى أن يشمل مستوطنات، بينما بناء هذه المستوطنات على أراض فلسطينية غير مشروع ويشكل انتهاكاً لاتفاقيات جنيف 29.

##### تقرير الاونروا

أكدت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا) في تقرير لها نشر في 2004/1/23 أن الجدار الفاصل الذي تقوم ببنائه إسرائيل حالياً سيؤثر بشكل سلبي على حياة الشعب

الفلسطيني في كافة المجالات. وقالت الاونروا إن 260 طالبا فلسطينيا من اصل 7246 طالب إضافة إلى 86 مدرسا من اصل 263 مدرس سيواجهون صعوبات خاصة فيما يتعلق بالمواصلات عند الذهاب والعودة من وإلى المدارس.

### ثانياً : تقارير شخصية (دراسة جوناثان ستيل)30

في دراسة أجراها الكاتب والمعلق السياسي البريطاني "جوناثان ستيل" فند المزاعم الأمنية الإسرائيلية التي قَدِّمتها حكومة أرييل شارون، لتبرير بناء جدار الفصل العنصري، مؤكداً أن مسار الجدار يهدف إلى تفتيت الأراضي الفلسطينية وفصل الفلسطينيين عن بعضهم وحرمانهم من مصادر عيشهم وأعمالهم. وأكد أن تأثيرات بناء الجدار على مدينة القدس المحتلة يمثل أكبر تغيير جغرافي تشهده المدينة منذ عام 1535. وأضاف أن هذا الجدار سيحوّل حياة الفلسطينيين إلى مأساة يومية ومعيشتهم إلى حالة من التعاسة والسوء الشديدين، موضحاً أن الأطفال لن يتمكنوا بعد بناء الجدار من الوصول إلى مدارسهم، وأن انتظار الشيوخ والنساء والأطفال على الحواجز العسكرية الإسرائيلية سيصبح من الأمور المعتادة التي يكرّسها وجود جدار الفصل 31.

### الخاتمة

في نهاية هذا البحث نجد أن الجدار المقام فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة ما هو إلا فكرة وخطة قديمة جداً تمت ترجمتها على الأرض في فترة انتفاضة الأقصى، لمواجهة الهجمات الفلسطينية داخل إسرائيل – حسب المزاعم الإسرائيلية. وأن الأهداف الحقيقية من وراء بناء الجدار أكبر من مسألة الدفاع عن النفس أو حالة الضرورة، فهناك الكثير من المصالح الحيوية والإستراتيجية الإسرائيلية التي يخدمها الجدار وسيخدمها على المدى البعيد .

إضافة إلى ذلك فإن حقوق السكان المدنيين الفلسطينيين (السياسية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية، والبيئة) هي حقوق محمية، ويحظر التعرض لها في ظل القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، وقانون حقوق الإنسان .

فبعد التعرض للاتفاقيات الدولية سواء المطبقة منها في وقت الحرب أو السلم أجد أن بنودها أو أحكامها تنص بشكل واضح وصريح على حظر جميع النتائج، والآثار الناجمة عن الجدار والتصرفات الإسرائيلية وتحريمها، ومنذ الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وحتى هذه اللحظة هناك قرارات كثيرة صدرت من مجلس الأمن والجمعية العامة، أما أن تدين إسرائيل أو تحتها على أمر معين أو العدول عنه، لكنها تذهب أدراج الرياح، فإسرائيل دائماً دولة خارجة عن القانون ولا تعترف بالشرعية الدولية .

### التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، ومن خلال التفسيرات والتحليلات التي أعقبتها الدراسة، يورد الباحث فيما يلي بعض التوصيات والمقترحات التي تسهم في التخفيف من المشاكل التي يعاني منها المواطنون الفلسطينيون:

<sup>30</sup> صحفي مخضرم، عمل في مكاتب صحيفة الغارديان في واشنطن وموسكو، درس في جامعتي كامبريدج وبيبل، وكتب كتباً عن العراق وأفغانستان وجنوب أفريقيا وروسيا راجع <http://www.noonpost.net/author/3857>

<sup>31</sup> [www.minfo.gov.ps/wall/27-05-04.htm](http://www.minfo.gov.ps/wall/27-05-04.htm)

- 1- توفير مراكز صحية في المناطق داخل الجدار تعمل على مدار الساعة لتوفير الخدمات الصحية للمواطنين الفلسطينيين المتضررين.
  - 2- الاقتراح على وزارة الزراعة بضرورة إنشاء قسم خاص لمتابعة المتضررين من الجدار في كل مديرية زراعة، وعلى مستوى المحافظات.
  - 3- العمل على مستوى الوطن، وبالتعاون مع المؤسسات الدولية على فتح مراكز لخدمة المتضررين من الجدار.
  - 4- التأكيد على نشر الوعي بين المواطنين الفلسطينيين وذلك بضرورة التمسك بأراضيهم داخل الجدار وعدم تركها رغم الضغوطات الإسرائيلية.
  - 5- توفير الدعم المالي والفني للمواطنين المتضررين، وذلك عن طريق توفير الاشتال والأسمدة والمبيدات، وتوفير الجرارات والمعدات الخاصة للحراثة والنقل.
  - 6- توفير المهندسين الزراعيين المختصين لتقديم الخدمات الإرشادية والمساعدات للمواطنين المتضررين.
  - 7- العمل على إيجاد مؤسسات اقتصادية تعمل على تقديم الدعم لاقامة مشاريع للمواطنين المتضررين وذلك من أجل تخفيف العبء عنهم.
  - 8- إعداد الدراسات والتقارير الفنية المتخصصة لتوضيح تأثيرات الجدار على البيئة.
  - 9- طرق أبواب كافة المنظمات الحقوقية الدولية لتوضيح انتهاكات الجدار.
  - 10- ملاحقة الإحتلال في جميع المحافل والمحاكم والمؤتمرات الدولية واتخاذ جميع الوسائل والسبل القانونية لإسترجاع أراضي الفلسطينيين ومعاقبة الإحتلال.
- المقترحات
- يقترح الباحث بعض الموضوعات لتكون دراسات مستقبلية لباحثين آخرين وهي:
- 1- دراسة تفصيلية تخصصية تشمل كل أثر من آثار الجدار على حدة كالأثار الصحية، والبيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية، والزراعية، والمائية وغيرها من الآثار.
  - 2- دراسة أسباب إقامة الجدار الفاصل، وعلاقة الجدار بالبيئة.